أ.د بلطرش مياسة

أستاذة التّعليم العالي
جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 1-
محامية معتمدة لدى المحكمة العليا ومجلس الدّولة

المنازعات الإداريّة

الطّبعة الثانية
2026-2025

دار الأمة
للطباعة والنشر والتوزيع
Editions HOUMA

Scanné avec CamScanner

فهرس الموضوعات

تمهيـــــــــــد 7
الباب الأول-التنظيم القضائي الإداري 13
الفصل التمهيدي- النظم القضائية المقارنة 14
المبحث الأول- نظام وحدة القضاء (أو نظام القضاء الموحد أو وحدة القضاء والقانون) 14
المبحث الثاني– نظام القضاء المزدوج 16
الفصل الأول –أجهزة التنظيم القضائي الإداري الجزائري 18
المبحث الأول- التنظيم القضائي الإداري الجزائري خلال المرحلة الاستعمارية (أي قبل سنة 1962) 18
المبحث الثاني – التنظيم القضائي الإداري الجزائري بعد الاستقلال (من 1962 إلى غاية صدور دستور1996 المعدل عام 2020) 19
المبحث الثالث- التنظيم القضائي الإداري بموجب دستور 1996 المعدل عام 2020 23
المطلب الأول– المحاكم الإدارية 25
الفرع الأول- تنظيم المحاكم الإدارية 26
أولا-تنظيم الهياكل القضائية للمحاكم الإدارية 26
ثانيا-تنظيم الهياكل غير القضائية للمحاكم الإدارية 27
الفرع الثاني- تسيير الإداري للمحاكم الإدارية (عملها) 28
الفرع الثالث-الاختصاص القضائي للمحاكم الإدارية 30
أولا- الاختصاص النوعي للمحاكم الإدارية والاستثناءات الواردة عليه 30
ثانيا -الاختصاص الإقليمي للمحاكم الإدارية 37
المطلب الثاني- المحاكم الإدارية للاستئناف 61
الفرع الأول- تنظيم المحاكم الإدارية للاستئناف 61
الفرع الثاني- تسيير وعمل المحاكم الإدارية للاستئناف 62
أولا- الأمين العام 62

Scanné avec CamScanner

ثانيا- رؤساء مصالح 64
الفرع الثالث- الاختصاص القضائي المخول للمحاكم الإدارية للاستئناف 66
أولا - الاختصاص النوعي للمحاكم الإدارية للاستئناف 66
ثانيا- الاختصاص الإقليمي للمحاكم الإدارية للاستئناف 77
المطلب الثالث - مجلس الدولة 78
الفرع الأول-تنظيم مجلس الدولة 80
أولا-تنظيم مجلس الدولة بصفته هيئة إدارية 80
ثانيا- تنظيم مجلس الدولة بصفته هيئة قضائية 86
ثالثا- تنظيم مجلس الدولة بصفته هيئة استشارية 89
الفرع الثاني -عمل مجلس الدولة 90
أولا- عمل مجلس الدولة بصفته هيئة إدارية 90
ثانيا-عمل مجلس الدولة بصفته هيئة قضائية 90
ثالثا- عمل مجلس الدولة بصفته هيئة استشارية 92
الفرع الثالث-اختصاصات مجلس الدولة 96
أولا-الاختصاصات القضائية لمجلس الدولة 96
ثانيا-الاختصاص الاستشاري لمجلس الدولة 106
الفصل الثاني- النزاع الإداري 112
المبحث الأول -مفهوم النزاع الإداري 112
المطلب الأول-المعايير المعتمدة من قبل الفقه والقضاء الإداريين في تحديد تعريف للنزاع الإداري 113
الفرع الأول-المعيار العضوي لتعريف النزاع الإداري 113
الفرع الثاني-المعيار المادي لتعريف النزاع الإداري 113
الفرع الثالث-المعيار الشكلي لتعريف النزاع الإداري 114
المطلب الثاني- موقف المشرع الجزائري من المعايير الثلاثة المعتمدة في تعريف النزاع الإداري 114
المبحث الثاني - آثار تحديد النزاع الإداري 117

Scanné avec CamScanner

الباب الثاني-الدعاوى الإدارية 121
الفصل الأول – دعوى الإلغاء 123
المبحث الأول- الشروط الشكلية لقبول دعوى الإلغاء 123
المطلب الأول-الشروط العامة لقبول دعوى الإلغاء 124
المطلب الثاني-الشروط المتعلقة بالعريضة لقبول دعوى الإلغاء 125
المطلب الثالث-الشروط المتعلقة بالاختصاص القضائي لقبول دعوى الإلغاء
..... 127
المطلب الرابع-الشروط الخاصة بدعوى الإلغاء 128
الفرع الأول- شرط القرار الإداري 128
الفرع الثاني – شرط التظلم الإداري 132
الفرع الثالث - شرط الميعاد أو شرط الأجل 135
المبحث الثاني- حالات دعوى الإلغاء 139
المطلب الأول – عيب عدم الاختصاص 140
المطلب الثاني-عيب الشكل والإجراء 152
المطلب الثالث – عيب الانحراف في استعمال السلطة 157
المطلب الرابع– عيب مخالفة القانون 160
أولا- المفهوم الواسع لعيب مخالفة القانون 160
ثانيا- المفهوم الضيق لعيب مخالفة القانون 160
الفصل الثاني- دعوى التعويض 167
المبحث الأول- الشروط الشكلية لقبول دعوى تعويض 169
المطلب الأول- الشروط العامة لقبول دعوى تعويض 169
المطلب الثاني- الشروط المتعلقة بالعريضة لقبول دعوى تعويض 170
المطلب الثالث- الشروط المتعلقة بالاختصاص القضائي لقبول دعوى تعويض
..... 171
المطلب الرابع- الشروط الخاصة بدعوى تعويض 174

Scanné avec CamScanner

المبحث الثاني- أساس دعوى التعويض (الشروط الموضوعية لقبول دعوى التعويض)..... 175
المطلب الأول – المسؤولية الإدارية على أساس الخطأ..... 176
الفرع الأول – الخطأ..... 177
أولا-الخطأ المرفقي 178
ثانيا- قاعدة الجمع بين الأخطاء..... 184
ثالثا- قاعدة الجمع ما بين المسؤوليات 185
الفرع الثاني - الضرر القابل للتعويض..... 186
الفرع الثالث–العلاقة السببية بين الخطأ والضرر..... 188
المطلب الثاني- المسؤولية الإدارية بدون خطأ..... 190
الفرع الأول-قيام المسؤولية الإدارية بدون خطأ (نظرية المخاطر)..... 192
أولا - المخاطر الناتجة عن الأشغال العمومية..... 194
ثانيا-المخاطر الناتجة عن نشاط الشرطة 197
ثالثا- المخاطر الناجمة عن نشاط المرفق العمومي للمستشفى 204
الفرع الثاني- قيام المسؤولية الإدارية بدون خطأ على أساس المساس بمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة..... 207
قائمة المصادر والمراجع..... 213
فهرس الموضوعات..... 221

Scanné avec CamScanner